

السنة النبوية وتحريفها واثّر ذلك على الأمة الإسلامية

نعيم دنيان عبيد الغراوي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة تاريخية لمراحل تدوين السيرة النبوية والحديث الشريف، مع بيان العوامل التي أثّرت في عملية التدوين، ولا سيما العامل السياسي. ويسعى البحث إلى إبراز العلاقة بين السلطة الحاكمة وكتابة التاريخ الإسلامي، وما نتج عنها من توجيه في نقل الروايات واختيارها، الأمر الذي ترك أثراً واضحاً في فهم السيرة النبوية وتاريخ الإسلام المبكر. يعرض البحث مراحل تدوين السيرة، بدءاً بمرحلة المنع من التدوين، ثم مرحلة الإذن به، وصولاً إلى مرحلة الإشراف الحكومي على كتابة السيرة والتاريخ، موضحاً طبيعة كل مرحلة والظروف التي أحاطت بها. كما يناقش البحث دور بعض الحكام في تنظيم عملية التدوين، وتأثير ذلك في مضمون الروايات التاريخية والحديثية المتداولة.

الكلمات المفتاحية : التدوين / الحديث / السنة / القرآن

Research Summary

This research presents a historical study of the stages of recording the Prophet's biography and the Hadith, highlighting the factors that influenced this process, particularly the political factor. The research aims to shed light on the relationship between the ruling authority and the writing of Islamic history, and the resulting directives regarding the transmission and selection of narratives, which had a clear impact on understanding the Prophet's biography and early Islamic history. The research presents the stages of recording the biography, beginning with the prohibition of writing, then the permission granted, and finally the stage of governmental oversight of the writing of the biography and history, clarifying the nature of each stage and the circumstances surrounding it. The research also discusses the role of certain rulers in organizing the recording process and the impact of this on the content of the historical and Hadith narratives that circulated

Keywords : Writing / Hadith / Sunnah / Qur'an

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

تُعَدُّ السُّنَّةُ النبوية الشريفة الركنَ الثاني من أركان التشريع الإسلامي، والمفسّر العملي للقرآن الكريم، والمرجع الأساس في استنباط الأحكام الشرعية وبناء المنظومة العقدية والأخلاقية للأمة الإسلامية. وقد حظيت السُّنَّةُ منذ الصدر الأول بمكانةٍ محوريةٍ في حياة المسلمين، إذ مثّلت الامتداد الطبيعي للوحي الإلهي، والضمانة الحقيقية لصيانة الدين من الانحراف في الفهم والتطبيق. غير أنّ هذه الأهمية البالغة جعلت السُّنَّةَ، وما يتصل بها من سيرةٍ نبويةٍ وتاريخٍ إسلامي، عرضةً للتدخل والتوظيف والتحريف، خاصة في ظل التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها العالم الإسلامي بعد رحيل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

لقد رافق تدوين السيرة النبوية ونقل الحديث النبوي جملةً من الإشكاليات المعقّدة، كان في مقدمتها العامل السياسي، الذي سعى منذ وقت مبكر إلى توجيه حركة التدوين بما يخدم مصالح السلطة الحاكمة، ويمنحها الشرعية الدينية، أو يسحبها من خصومها السياسيين. وقد انعكس هذا التدخل بشكلٍ واضح في مراحل منع التدوين، ثم الإذن به، وصولاً إلى فرض الإشراف الحكومي المباشر على ما يُكتب ويُروى، الأمر الذي أفرز كمّاً هائلاً من الروايات المتعارضة، وأدخل التاريخ الإسلامي في دائرة الصراع بين الحقيقة والتزييف، وبين التوثيق الأمين والتوظيف الموجه. ومن هنا، تبرز أهمية البحث في مسألة تحريف السُّنَّةِ النبوية، لا بوصفها قضية تاريخية منتهية، بل باعتبارها إشكالية فكرية وعقدية لها آثارها العميقة والممتدة على واقع الأمة الإسلامية، ووحدتها، وفهمها لدينها، وموقفها من قضايا الخلاف الكبرى، وفي مقدمتها قضية الإمامة والسلطة السياسية. إذ إنّ قراءة التاريخ الإسلامي دون الوعي بالسياقات السياسية

التي أحاطت بكتابته، تُقضي في كثير من الأحيان إلى تسليم غير نقدي برواياتٍ صيغت في ظل القهر أو الإغراء أو الخوف، لا في مناخٍ علميٍّ حرٍّ مستقل.

يسعى هذا البحث إلى دراسة مراحل تدوين السيرة النبوية دراسةً تاريخية تحليلية، تبدأ بمرحلة المنع من التدوين، وما رافقها من سياسات صارمة هدفت إلى حصر التشريع في القرآن الكريم ظاهرياً، مع ما ترتب على ذلك من تغييبٍ مقصودٍ للسنة النبوية. ثم ينتقل إلى مرحلة الإذن بالتدوين، التي جاءت متأخرة نسبياً، وما حملته من إشكالات جديدة تتعلق بانقائية الروايات، وضعف الضبط، وهيمنة السلطة على المدوّنين. كما يتناول البحث مرحلة الإشراف الحكومي على كتابة السيرة والتاريخ، مبيناً أثر هذا الإشراف في صياغة الرواية التاريخية، وخلق فضائل مصطنعة، وطمس حقائق تاريخية، أو إعادة توجيهها بما يخدم الخطاب الرسمي للدولة. وقد اعتمد الباحث في هذا العمل على المنهج التاريخي النقدي، القائم على تحليل النصوص، ومقارنة الروايات، وتتبع الظروف السياسية والاجتماعية التي كُتبت فيها المصادر، مع الاستفادة من كتب الحديث والتاريخ والتراجم، فضلاً عن الدراسات الحديثة ذات الصلة. ويهدف البحث إلى إعادة فتح هذا الملف الحساس بروح علمية موضوعية، بعيداً عن الانفعال أو التعصب، إيماناً بأنّ تشخيص الخلل التاريخي هو خطوة أساسية في طريق الإصلاح الفكري والديني، وأنّ الأمة التي لا تجرؤ على مراجعة تاريخها، محكومٌ عليها بتكرار أخطائها. وبذلك، فإنّ هذا البحث لا يهدف إلى الطعن المجرد أو الهدم غير المنهجي، بقدر ما يسعى إلى فهم أعمق لحركة التاريخ الإسلامي، والكشف عن العوامل التي أسهمت في تحريف السنة النبوية، وبيان آثار ذلك على الأمة الإسلامية قديماً وحديثاً، وصولاً إلى استنتاجاتٍ تسهم في بناء وعيٍ تاريخيٍّ نقديٍّ أكثر نضجاً واتزاناً، وقد ارتبنا في البحث ان تكون هيكليّة البحث وطرحه واسلوبه على شكل فقرات يتم فيها التحليل والمناقشة .

أولاً :- مراحل تدوين السيرة

ان حالة النصح التي بلغها المسلمون بعد ١٤٠٠ سنة من وفاة نبيهم كفيفة بان يفتح هذا الملف بدون أي قيود نقف الآن أمام كم هائل من الكتب والموسوعات التاريخية التي تضمنت عشرات إن لم يكن مئات الروايات توثق الأحداث التي نحن بصدد التعرض لها، وعادة ما تطرح عدة تساؤلات حول كيفية التعامل مع الخبر التاريخي وآلية قبوله أو رده إلا أن هذا الموضوع قد أشبع بحثنا وكتبت الدراسات في بيان منهج المؤرخين والتفريق بينه وبين طريقة المحدثين.

لم تكن السنة النبوية في وعي المسلمين الأوائل مجرد أقوالٍ مأثورة أو أخبارٍ تاريخية تُداول للتبرك أو المعرفة العامة، بل كانت تمثل الامتداد العملي للوحي الإلهي، والمفسر الواقعي للنص القرآني، والمرجعية الحاكمة لسلوك الفرد والمجتمع والدولة. ولذلك فإن أي محاولة لتحجيم حضور السنة أو تعطيل تداولها لا يمكن النظر إليها بوصفها إجراءً تنظيمياً بسيطاً، بل يجب فهمها ضمن سياقٍ أوسع يتصل بإعادة تشكيل المرجعية الدينية بعد وفاة النبي ﷺ، وبالصراع المبكر على السلطة والشرعية السياسية. ومن هنا تكتسب قضية منع تدوين السنة النبوية خطورتها التاريخية والفكرية، بوصفها نقطة تحولٍ أساسية أسهمت في إعادة صياغة الوعي الإسلامي، وفي رسم المسار الذي سلكه علم الحديث والتاريخ الإسلامي لاحقاً.

إنّ وفاة النبي ﷺ شكّلت صدمةً حضاريةً ومعرفيةً للأمة الإسلامية، إذ انتقلت فجأة من مرحلة القيادة المعصومة المتصلة بالوحي إلى مرحلة القيادة البشرية الخاضعة للاجتهااد والخطأ والتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية. وفي هذا السياق، برزت السنة النبوية باعتبارها شاهداً حياً على طريقة النبي في الحكم، وإدارة الخلاف، وتطبيق الشريعة، وهي أمور لا يمكن فصلها عن مسألة الإمامة والسلطة. ولهذا لم يكن غريباً أن تتحول السنة إلى عنصر إشكالي في الوعي السياسي المبكر، وأن يُنظر إليها بوصفها مصدراً قد يُستخدم لتقويض شرعية النظام القائم أو لتثبيت بدائل سياسية منافسة.

إلا أنني في مستهل هذا البحث أريد أن أرجع للوراء قليلاً لأطرح سؤالاً آخر وهو كيف كتبت الموسوعات التاريخية؟ وهل راعى أصحابها الموضوعية أم كانت كتاباتهم خاضعة لظروف تحتم عليهم الكتابة بصورة خاصة؟ وهل يمكننا اعتبار حركة التاريخ للأحداث إعلاماً حراً أم إعلاماً موجهاً ؟ إن الناظر إلى تاريخ كتابة تاريخنا الإسلامي يجد أنه مر بثلاث مراحل أساسية منع / إذن / تنقيح، وهذه المراحل الثلاث هي التي أنتجت لنا هذه الكتب المتداولة، والتي صارت مصدراً أساسياً للمعرفة تاريخنا وما جرى في سالف الزمن، ومن هنا يتحتم علينا دراسة كل مرحلة منها على حدة.

ثانيا : منع التدوين:

وتُظهر الروايات التاريخية المبكرة أن أول تجلٍ عملي لإعادة ضبط العلاقة مع السُّنة تمثّل في الدعوة الصريحة إلى تقليص تداولها، بل ومنع التحديث بها، والاكتفاء بالقرآن الكريم بوصفه المرجعية الوحيدة فقد روى الذهبي عن ابن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم. فقال: "إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا ببينا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه." (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ٩) وهذا الأثر واضح صريح في أن أول خليفة للمسلمين قد نهى عن التحديث نهياً صريحاً لا يقبل التأويل والتبديل، حيث قال: فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، وأمرهم بالرجوع إلى كتاب الله وحصر التشريع فيه بقوله: فقولوا ببينا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله، وحرّموا حرامه (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ٩)، وما فعله أبو بكر قد حذر منه النبي في حياته من حدوثه فقد روى الحاكم والدارمي وابن ماجه وأبو داود وأحمد واللفظ له بعدة طرق عن رسول الله أنه قال: ألا إني أوتيت الكتاب، ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن، ومثله معه، ألا يوشك رجل ينثني شعباناً على أريكته. يقول عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه (أبو داود، د. ت، صفحة ٣٩٢) وفي هذا الحديث عدة أمور مهمة لابد من الوقوف عندها:-

الأمر الاول:- عبر النبي بلفظ يوشك، ولم يقل سيكون أو سيحصل كذا وكذا. وفي هذا دلالة على قرب ووقوع هذا الأمر، فإن فعل أوشك يدل على الإسراع المقضي إلى القرب كما نص على ذلك أهل اللغة، ولا يوجد أقرب من هذه الحادثة كمصدق لهذا التحذير .
الأمر الثاني:- من أهم الألفاظ المهمة في هذا الحديث التعبير بـ الاريكة، وهي كما قال ابن أثير السرير في الحجة من دونه ستر، ولا يسمى منفرداً أريكة، وقيل: هو كل ما اتكى عليه من سرير أو فراش أو منصة. وهي في هذا الخبر كتابة عن السلطة والحكم، فالشخص الذي يمنع من الحديث ليس إنساناً من عوام الناس، بل هو رجل مبسوط اليد وصاحب نفوذ وهو ما يتلاءم مع فعل أبي بكر المذكورة (سليمان، ٢٠٢٤، الصفحات ٢٠-٢١) .

الأمر الثالث:- تطابق لفظ الحديث النبوي مع قول أبي بكر مطابقة تامة بحيث لا تدع مجالاً للشك في كون الثاني هو مصداق للأول، ففي الحديث النبوي عبر بقوله: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، وأما في كلام أبي بكر فقوله: ببينا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله، وحرّموا حرامه»، وهذا من دلائل النبوة ومن معجزات الرسالة، وهذا المنع شبيه بقوانين منع النشر في بعض الدول، فبعض الحكومات إذا أرادت أن تغلق موضوعاً وتمنع الناس من تداوله تصدر منعا عاماً من النشر فيه وتعاقب كل من يتعرض لهذا الموضوع، وهذا عين ما حصل بعد وفاة النبي، إذ أن الأحاديث كانت بمثابة السلاح المضاد الذي من شأنه إعطاء شرعية الفلان أو سحبها عن آخر فلذلك حسم الأمر بمنع هذا الأمر منعا صارماً (سليمان، ٢٠٢٤، الصفحات ٢٠-٢١) وقد واصل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب على هذا النهج فقد روى الحاكم في المستدرک عن قرظة بن كعب قال خرجنا تريد العراق. فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار فتوضأ، ثم قال: أتدرون لما مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن اصحاب رسول الله مثبت معنا؟ قال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تبدولهم بالأحاديث فيشغلونكم جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله وامضوا وأنا شريككم فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا قال: نهانا ابن الخطاب (الحاكم، ١٩٩٠، صفحة ١٠٢) .

وروى ابن سعد في طبقاته حادثة مهمة تؤكد هذه الحقيقة، حيث قال: "أرسل عمر أبياً، قال: وأقبل أبي على عمر، فقال: يا عمر أنتهمني على حديث رسول الله؟ فقال عمر يا أبا المنذر لا والله ما اتهمتك عليه. ولكني كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ظاهراً (ابن سعد، ١٩٩٠، صفحة ٢٢) . وقال ابن كثير تأييداً لما تقدم ولهذا لما بعث أبا موسى إلى العراق قال له: "إنك تأتي قوماً لهم في مساجدهم دوي بالقرآن كدوي النحل. فدعهم على ما هم عليه، ولا تشغلهم بالأحاديث، وأنا شريكك في ذلك." هذا معروف عن عمر " (ابن كثير، ١٩٨٨، صفحة ٧٦)، وقال الذهبي هكذا هو كان عمر يقول: "أقلوا الحديث عن رسول الله وزجر غير واحد من الصحابة عن بت الحديث وهذا مذهب لعمر ولغيره ومن هنا عاقب عمر بن الخطاب كل من خالف سياسية في منع التحديث بأشد العقوبات كأننا من كان، واتخذ عدة إجراءات منها: حبسه لبعض كبار الصحابة" (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ٦٠١)، كما روى الطبراني بسنده عن سعد بن إبراهيم عن أبيه، قال: بعث عمر بن الخطاب إلى ابن مسعود وأبي مسعود الأنصاري وأبي الدرداء، فقال: ما هذا الحديث الذي تكترون عن رسول الله فحبسهم بالمدينة حتى استشهد." (الطبراني، ١٩٩٥، صفحة ٣٧٨).

وروي عن إبراهيم عبد الرحمن بن عوف، قال: والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الافاق عبد الله بن حذافة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر، فقال: ما هذه الاحاديث التي قد أفشيتم عن رسول الله في الافاق، قالوا: أنتهانا؟ قال: لا . أقيموا عندي لا والله لا تفارقوني ما عشت فنحن أعلم تأخذ وارد عليكم فما فارقه حتى مات (الهندي، د. ت، صفحة ٢٩٣)، ومنها: ضربه لمن يجاهر بالتحديث بدرته الشهيرة، ويزداد المشهد وضوحاً إذا ما تتبعنا الآثار النفسية والمعرفية التي خلفتها سياسة المنع في نفوس الصحابة والتابعين، إذ لم يكن الخوف مقتصرًا على عامة الناس، بل طال كبار الرواة وأشهرهم، الأمر الذي أدى إلى انكماش دائرة نقل الحديث، وتحويله من نشاطٍ علنيٍّ مفتوح إلى ممارسةٍ محدودة تتم في الخفاء أو ضمن نطاق ضيق من النقائ. فقد صرح أبو هريرة، وهو أكثر الصحابة رواية للحديث، بقوله: "إني لأحدث أحاديث لو تكلمت بها في زمن عمر لشج رأسي" (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ٦٠١) . وهذا التصريح لا يمكن التقليل من دلالاته، لأنه صادر عن راوٍ عُرف بكثرة ملازمته للنبي ﷺ، ومع ذلك كان يشعر بأن روايته للحديث قد تجرّ عليه عقوبة جسدية قاسية، وهو ما يكشف عن أن السلطة لم تكن تتردد في استخدام أقصى أدواتها القسرية لضبط المجال الديني.. قال رسول الله حتى قبض عمر كنا نخاف السياط (ابن كثير، ١٩٨٨، صفحة ١١٥) . وهذا التصريح من أبي هريرة فيه إقرار بأن العقوبة التي كانت تطال من ينشر أحاديث النبي هي الضرب بالدرّة والسياط على الظهر و الرأس وكان حديث رسول الله جريمة تستوجب إقامة الحد ومنها الفى والإبعاد عن مركز الخلافة الإسلامية وهي المدينة فقد روى عن عمر بن الخطاب بإسناد صحيح أنه قال لأبي هريرة لتترك الحديث عن رسول الله أو لا لحقتك بأرض دوس (ابن كثير، ١٩٨٨، صفحة ١١٥)، وقال أيضا لكعب الأحبان لتترك الحديث عن الأول أو لألحقتك بأرض القردة (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ٦٠١).

والذين جاؤوا من الحكام والخلفاء بعدهما لم يجدوا صعوبة في السير على هذا المنوال وواصلوا قانون منع التحديث والتدوين. فمثلا صرح الخليفة الثالث عثمان بن عفان باتباعه السياسة عمر بن الخطاب في تعامله مع الحديث ورواته بقوله: "لا يحل لأحد يروي حديثاً لم يسمع به في عهد ابي بكر ولا عهد عمر" (ابن عساکر، ١٩٩٦، صفحة ١٨٠) وجاء بعده معاوية بن أبي سفيان مترسماً لخطى أسلافه، فقال للناس كما نقل مسلم في صحيحه: إياكم وأحاديث إلا حديثاً كان في عهد عصر فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل (النووي، ١٩٨٧، صفحة ٩٥). وإذا انتقلنا من وصف الممارسة إلى تحليل مبرراتها، وجدنا أن الذرائع التي سيقّت لتبرير منع تدوين السُّنة لا تصمد أمام الفحص العلمي الدقيق. فقد قيل إن المنع كان خشية اختلاط الحديث بالقرآن، غير أن هذا الادعاء يتعارض مع الواقع التاريخي، إذ كان القرآن محفوظاً في صدور الحفاظ ومكتوباً في الرقاع والصحف، وكان للمسلمين وعي تام بالتمييز بين كلام الله وكلام رسوله. كما أن وجود نصوص شعرية وخطب وأمثال متداولة لم يُثر مخاوف مماثلة، مما يدل على أن السُّنة كانت مستهدفة بذاتها، لا بوصفها مادة لغوية قد تختلط بغيرها، وهو ما يجعل استمرار المنع بعد وفاة النبي ﷺ بلا مسوغ شرعي معتبر. وعند ربط هذه المعطيات بالسياق السياسي العام، تتضح الصورة بصورة أشمل، إذ كانت السُّنة النبوية تحمل في طياتها عناصر تهديد حقيقية للنظام السياسي القائم، لأنها تتضمن نصوصاً تحدد معايير العدل، وتدين الظلم، وتكشف الانحراف عن النهج النبوي، فضلاً عن اشتغالها على روايات تتعلق بمكانة أهل البيت عليهم السلام ودورهم القيادي في الأمة. ولهذا فإن تحجيم السُّنة لم يكن هدفه حماية الدين، بل حماية السلطة من المساءلة الدينية.

ثالثاً: الإذن بالتدوين

وقد أدى استمرار هذا المنع عبر عقود طويلة إلى نتائج بنوية خطيرة في علم الحديث نفسه، إذ فقد المسلمون ميزة التدوين المبكر المنضبط، واضطروا لاحقاً إلى جمع الحديث في بيئةٍ اختلط فيها الصحيح بالضعيف والموضوع، خاصة بعد دخول عوامل جديدة كالصراع المذهبي، والخصومات السياسية، وتأثير الإسرائيليات. ومن المفارقات التاريخية أن الدولة نفسها التي منعت التدوين في القرن الأول اضطرت في مطلع القرن الثاني إلى الإذن به حين أدركت حجم الكارثة، كما حصل في عهد عمر بن عبد العزيز، الذي كتب إلى ولاته يأمرهم بجمع حديث رسول الله ﷺ خوفاً من ضياعه . غير أن هذا الإذن جاء متأخراً جداً، بعد أن فقد عدد كبير من الصحابة، وضاعت أحاديث لا سبيل إلى استعادتها. تواصل هذا المنع سنين طويلة تكاد تبلغ المائة سنة، وقد أشار البخاري في صحيحه إلى صدور الإذن منه، قال: "وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه،

فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا يقبل إلا حديث النبي وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا " (البخاري، ١٩٨٧، صفحة ٣٦) .

وقد علق ابن حجر العسقلاني على هذه الحادثة بقوله: "يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ . فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاء." (العسقلاني، د. ت، صفحة ١٧٤)، فالبدء الفعلية لكتابة حديث النبي وسيرته كان في سنة (١٠٠هـ). وكانت النواة الأولى لكتب السيرة هي ما جمعه الزهري في كتبه، وفي ذلك يقول ابن حجر وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس الحالة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير في الله الحمد (العسقلاني، د. ت، صفحة ١٨٥) ورغم هذه الانطلاقة إلا أن حركة التدوين كانت ضعيفة ولم يشتد عودها إلا بعد عقود من هذا الآن ومن هنا يقول الذهبي في سنة ثلاث وأربعين شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه و التفسير فنصف ابن جريج بمكة ومالك الموطأ بالمدينة والأوزاعي بالشام وابن أبي عروبة وحمام بن سلمة وغيرهما بالبصرة ومعر باليمن وسفيان الدوري بالكوفة وصنف ابن سحاق المغازي وصنف أبو حنيفة الفقه والرأي ثم بعد يسير صنف هشيم والليث وابن لهيعة ثم ابن المبارك وأبو يوسف و ابن وهب وكثر تدوين العلم وتبويبه (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ١٣٤) .

رابعاً : الاشراف الحكومي

تبين مما تقدم أن الحكومة قد أذنت في كتابة السيرة مع فرض رقابة شديدة على ما يكتب لكن تبقى مجموعة من الأسئلة المهمة التي لا بد من الإجابة عنها ماهي حقيقة هذا الإشراف الحكومي؟ وما هو تأثيره على من قام بكتابة السيرة النبوية؟ ان عطية الإشراف الحكومي على كتابة السيرة النبوية خاصة و التاريخ عامة يمكن حصرها في أمور :-

الأمر الأول:- اختصت فئة محددة بعملية كتابة السيرة وهي فئة العلماء الذين كانوا يسيرون في وكتاب الخليفة ويمثلون أسدة حكمه وأساطين بلاطة وقد روج لهؤلاء ترويجا كبيرا في أوساط المسلمين واعتبر ما يتبنونه في كتبهم ومصنفاتهم بمثابة الرواية المعتمدة التي لا يخالفها شك فمثلا أبو بكر بن حزم الذي تقدم ذكره عند الحديث عن بدء التدوين كان من أمراء المدينة ومن كبار قضاة بني أمية مدة من الزمن . وكان ممن يسير في وكانهم ويعيش حياتهم حتى أنه قد تقنوا أنه كان يرتدي خاتما من ذهب ويمشي معه الحرس يحملون السياط . (ابن وكيع، د. ت، صفحة ١٤٥) ومن يقرأ أخبار قضائه المسطرة في كتب التاريخ تكشف عن مدى : لاعب الرجل بالأحكام الشرعية وجهله بالدين، فهل مثل هذا يستأمن على سيرة رسول الله ! بل نقلوا أنه كان يأخذ شهريا ٢٠٠ دينار (ابن وكيع، د. ت، صفحة ١٥٠) . هذه عينة فقط لمن افتتح عملية التدوين الرسمي، وسيأتيك لاحقا أن جل من كتب في السيرة والتاريخ كان مرتبطا بنحو من الأنحاء مع حكومات عصره.

الأمر الثاني:- أن هؤلاء المنصبين من قبل الحكومة يتلقون الأوامر مباشرة منها بحيث يتحكم الخليفة في كل ما يكتبه هؤلاء، ولا يثبتون في هذه الكتب إلا ما طلب منهم، والمخالف يعاقب إما يقطع رزقه لكونهم يعلقون جوائز مالية قبال هذه الخدمات، وإما بترهيبهم بالضرب والجلد و القتل كما نقل لنا التاريخ ذلك ومسوق للقرائ الكريم بعض الشواهد التي تسببت ما ذكرناها:-

الشاهد الأول:- ما نقله ابن أبي الحديد المعتزلي من المؤرخ المعروف أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني في كتاب الأحداث قال: "كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمالة بعد عام الجماعة أن برنت الذمة ممن روى شنا من فضل أبي تراب و أهل بيته. فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون عليا ويبرعون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي ، فاستعمل عليهم زياد ابن سمية وضم إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف لأنه كان منهم أيام علي فقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون وصلبهم على جذوع النخل وطردهم وشردهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم وكتب معاوية إلى عماله في جميع الافاق الا يجيز ولاحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان و محبيه و أهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه فادنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم. وكتبوا لي بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان و مناقبه لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلوات والكساء و القطائع، ويفيضه في العرب منهم والموالي فكثرت ذلك في كل مصر وتتافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملا من عمال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقربه

وشفعه ثم كتب إلى عماله أن الحديث في عثمان قد كثر و فشا في كل مصر وفي كل وجه و ناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين ولا تتركوا خبرا يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وتأتوني بمناقض له في الصحابة، فإن هذا أحب إلى وأقر لعيني وأدحض الحجة أبي تراب وشيعته وأشد عليهم من مناقب عثمان و فضله فكتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجد الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر وألقي -إلى معلمي الكتاتيب فعملوا صبيانهم و غلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه و تعلموه كما يتعلمون القرآن وحتى علموه بناتهم ونساءهم و خدمهم وحشمهم فليتوا بذلك ما شاء الله ثم كتب إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان انظروا من قامت عليه البيئة أنه يحب عليا وأهل بيته فامحوه من الديوان واسقطوا عطاءه ورزقه، وشفع ذلك بنسخة أخرى من اتهمتموه بموالة هؤلاء القوم فنكلوا به وأهدموا داره فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق ولاسيما بالكوفة، حتى أن الرجل من شيعة علي ليأتيه من يشق به فيدخل بيته فيلقي إليه سره ويخاف من خادمه و مملوكه ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة ليكتمن عليه ، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء و القضاة والولاد (ابن ابي الحديد، ٢٠٠٩) .

وهذا الشاهد يبين لنا أنه في أيام معاوية بن أبي سفيان مؤسس دولة بني أمية رسمت خارطة العمل التي سار عليها خلفاء هذه الدولة طيلة حكمهم وجوهر هذه الخطة إيجاد الفضائل لبني أمية وحزبهم ولو كان بالكتب والاختلاق وفي المقابل طمس كل منقبة وفضيلة للبيت العلوي الذي يعد أحد معارض لحكمهم في تلك الحقبة، بل تحريف السيرة يأخذ فضائلهم ونسبتها لغيرهم (سليمان، ٢٠٢٤، الصفحات ٢٠-٢١) .

الشاهد الثاني:- ما ذكره الذهبي في ترجمة الفقيه الأوزاعي إمام أهل الشام حيث نقل مسندا سمعت الأوزاعي يقول ما أخذنا العطاء حتى شهدنا على بالنفاق، وتبرأنا منه، وأخذ علينا بذلك الطلاق و الحاق وأيمان البيعة. وهذا النص صريح جدا في إثبات الضغوط التي كان يمارسها بنو أمية على علماء ذلك العصر و ربط الآراء الدينية بالجانب العالي، فكل من يخالف في هذا الأمر وييدي تعاطفه مع جبهة المعارضة المتمثلة - في نظر الأمويين - بالبيت العلوي يلقى هذا المصير (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ١٣٠) ، وعليه فمن الطبيعي جدا أن يتحرر هؤلاء عن كتابة أي شيء من شأنه أن يقوى هذا الجبهة أو يظهر جانبها من فضائلها ومكانتها في الاسلام (سليمان، ٢٠٢٤، الصفحات ٢٠-٢١) ، ومن مجموع هذه الشواهد تخلص إلى حقيقة مهمة وهي أن السيرة والتاريخ لا يمكن أن يدرس دراسة صحيحة إلا إذا سلطنا الضوء أولا وبالذات على السياسة الأموية التي رسمها معاوية للتعامل مع معارضيه من البيت العلوي تحديدا.

كل ما تقدم كان في العهد الأموي أما في العهد العباسي فلم يتغير الأمر كثيرا بل بقي على ما هو عليه، والسبب في ذلك أنه رغم تغير نظام الحكم إلا أن العدو السياسي المشترك بين العائلتين - الأمويون و العباسيون - هو البيت العلوي، ولهذا أبقى النظام الجديد الحاكم على السياسة القديمة التي استخدمها خصومهم لما رأوه من فاعليتها وتأثيرها في الواقع الاجتماعي (سليمان، ٢٠٢٤، الصفحات ٢٠-٢١).

ومن باب التمثيل لا الاستقراء ننقل للقارئ، هذا الشاهد ليعلم عظم العصية التي ابتلي بها تاريخ المسلمين فقد نقل الذهبي في تاريخه وفيها سنة ١٣٤ هـ أظهر المتوكل السنة في مجلسه، وتحدث بها، ووضع المحنة ونهى عن القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الآفاق واستقدم المحدثين إلى سامراء وأجزل عطايهم وأكرمهم، وأمرهم أن يحدثوا بأحاديث الصفات والرؤية (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ١٣)، وهذا النص التاريخي يكشف أمورا خطيرة جدا:-

الأول:- الارتباط المباشر والمعلن بين المحدثين وبين رأس السلطة المتمثل في الخليفة في ذلك الزمن بحيث يأخذ المحدثون والرواة أموالا من الحكومة في مقابل تحديثهم.

الثاني:- التدخل المباشر من الخليفة فيما يرويه هؤلاء بحيث هو الذي يحدد لهم ما يجوز وما لا يجوز أن يحدث به، وبالتالي فنحن أمام إعلام موجه مرتبط برأس هرم السلطة وليس حتى بوزارة إعلام كما هو الان في بعض الدول.

الثالث:- خطورة المضامين التي وجه المتوكل الرواة للتحديث بها وهي أحاديث الرؤية والصفات وكذلك ما نهى عن القول به وهي قضية خلق القرآن وكل هذه الأمور تمس أصل العقيدة وأركان الإيمان لا مجرد قضايا جانبية (سليمان، ٢٠٢٤، الصفحات ٢٠-٢١)

وقد اعترف من ترجم له أنه كان ناصبياً مبغضاً لأهل البيت ، ونقلوا عنه كثيراً من المواقف التي كان يعاقب فيها كل من نقل فضيلة لهم أو تجاهر بحبه ووده للبيت العلوي (الذهبي، ١٩٩٨، صفحة ٥٠٢) فمن الأمور التي نقلوها ضربه لأحد علماء بلاطة لمجرد أنه حدث بفضيلة لال محمد : ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه بسنده عن نصر بن علي، قال: أن رسول الله اخذ بيد حسن و حسين فقال: من أحييني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة (الخطيب البغدادي، ١٤١٧، صفحة ٣٠٩) . ثم ذكر بعد هذا الحديث هذه القصة قال أبو عبد الرحمن عبد الله لما حدث بهذا الحديث نصر بن علي أمر المتوكل بضربه ألف سوط، فكلمه جعفر بن عبد الواحد وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السنة، ولم يزل به حتى تركه وكان له أرزاق فوفرها عليه موسى قلت: إنما أمر المتوكل بضربه لأنه ظنه رافضياً، فلما علم أنه من أهل السنة تركه (الخطيب البغدادي، ١٤١٧، صفحة ٣٨٩).

يُستخلص مما سبق أن منع تدوين السُّنة النبوية كان سياسةً ممنهجة ذات خلفية سياسية، أدت إلى خلخلة البناء التشريعي الإسلامي، وأسهمت بصورة مباشرة في ضياع جزء كبير من التراث النبوي، وفتحت الباب واسعاً أمام التحريف والوضع في المراحل اللاحقة. ولا يمكن فهم إشكالية السُّنة وتاريخها دون الوقوف ملياً عند هذه المرحلة بوصفها الجذر الأول للأزمة.

الخاتمة

بعد هذا العرض تبين أن كتابة التاريخ والسيرة كانت خاضعة بالدرجة الأولى للأجندات السياسية التي يرسمها بلاط الحاكم، بل كان الخليفة يتدخل بنفسه ويشرف على كتابة التاريخ والسيرة والأحاديث لان الدين كان رأس حربة في كل النزاعات والصراعات السياسية التي حصلت في الإسلام، ومن أهم هذه الصراعات قضية الإمامة، التي كانت ولا زالت محور اهتمام المسلمين وسبب اختلافهم. الا ان اشراف هؤلاء الخلفاء على كتابة التاريخ وتدخلهم في كل صغيرة وكبيرة فيه لم يكن الا لأجل اعطاء الشرعية لحكمهم وتثبيت عروشهم وما تعانيه اليوم الا امتداد لما قام به هؤلاء.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

أولاً: المصادر الأولية

- * ابن وكيع ابو بكر محمد بن خلف البغدادي
- ١- اخبار القضاة تحقيق عبد العزيز مصطفى ، ط١ ، عالم الكتب (بيروت : د. ت) .
- * البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦ هـ)
- ٢- الجامع الصحيح، ط١، دار الشعب (القاهرة ١٩٨٧) .
- * الحاكم ابو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥ هـ)
- ٣- المستدرک علی الصحیحین:- تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ دار الكتب العلمية، (بيروت : ١٩٩٠ م) .
- * ابن أبي الحديد عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدائني.
- ٤- شرح نهج البلاغة ط١ ، الدار اللبنانية (بيروت : ٢٠٠٩) .
- * الخطب الهدادي أبو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)
- ٥- تاريخ بغداد ، ط١ ، دار الكتب العلمية (بيروت - ١٤١٧) .
- * ابن داود سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي.
- ٦- سنن أبي داود، تحقيق:- محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (بيروت ، د . ت) .
- * الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨).
- ٧- تذكرة الحفاظ تحقيق زكريا عميرات ط١. دار الكتب العلمية(بيروت - ١٩٩٨ م)
- ٨- سير اعلام النبلاء، تحقيق :-مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الارناؤوط، طاق مؤسسة الرسالة (بيروت ١٩٨٥ م) .
- * ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي (٢٣٠)
- ٩- الطبقات الكبرى، تحقيق، محمد عبد القادر عطاء ط١، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٩٩٠ م)
- * الطبراني ابو القاسم سليمان بن احمد الطبراني.
- ١٠- المعجم الاوسط، ط١ ، دار الحرمين للنشر والطباعة والتوزيع (مكة المكرمة: ١٩٩٥)
- * ابن عساكر ابو القاسم علي بن الحسن
- ١١- تاريخ مدينة دمشق دار الفكر (بيروت : ١٩٩٦ م).
- * العسقلاني أحمد بن علي بن حجر (ت : ٨٥٢) .
- ١٢- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ط ٢ ، دار المعرفة (بيروت : د . ت) .
- * ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري (ت: ٧٧٤ هـ)
- ١٣- البداية والنهاية، تحقيق:- علي شير ، ط١ ، دار احياء التراث العربي (بيروت، ١٩٨٨)
- * المتقي الهندي علاء الدين علي المتاقي بن حسام (ت: ٩٧٥)
- ١٤- كنز العمال في سنن الاقوال والافعال مؤسسة الرسالة (بيروت: د . ت) .
- * النووي ابو زكريا يحيى بن شرش
- ١٥- شرح صحيح مسلم، ط ١ ، دار الكتاب العربي (بيروت - ١٩٨٧ م) .

ثانيا: المراجع الثانوية

* سلمان احمد

١٦- الصندوق الأسود لاحداث رحيل نبي الاسلام، ط٢، مكتبة الوارث للكتاب (بيروت ، ٢٠٢٤)

Sources and References

*The Holy Quran

I. Primary Sources

*Ibn Waki', Abu Bakr Muhammad ibn Khalaf al-Baghdadi

* -١ Akhbar al-Qudat* [Accounts of the Judges], edited by Abd al-Aziz Mustafa, 1st ed., 'Alam al-Kutub (Beirut: n.d.).

*Al-Bukhari, Muhammad ibn Isma'il ibn Ibrahim ibn al-Mughirah al-Bukhari, Abu 'Abd Allah (d. 256 AH(

* -٢ Al-Jami' al-Sahih* [The Authentic Collection], 1st ed., Dar al-Sha'b (Cairo: 1987.(

*Al-Hakim, Abu 'Abd Allah Muhammad ibn 'Abd Allah (d. 405 AH(

* -٣ Al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn* [The Supplement to the Two Authentic Collections], edited by Mustafa 'Abd al-Qadir 'Ata, 1st ed., Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah (Beirut: 1990.(

*Ibn Abi al-Hadid, 'Izz al-Din 'Abd al-Hamid ibn Hibat Allah al-Mada'ini

* -٤ Sharh Nahj al-Balaghah* [Commentary on *Nahj al-Balaghah*], 1st ed., Al-Dar al-Lubnaniyyah (Beirut: 2009.(

* Al-Khatib al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmad ibn 'Ali (d. 463 AH)

* Ibn Dawud: Sulayman ibn al-Ash'ath Abu Dawud al-Sijistani al-Azdi.

6- *Sunan Abi Dawud*, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Fikr (Beirut, n.d.).

* Al-Dhahabi: Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman (d. 748).

7- *Tadhkirat al-Huffaz*, edited by Zakariya Umayrat, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Beirut, 1998).

8- *Siyar A'lam al-Nubala'*, edited by a team of researchers under the supervision of Sheikh Shu'ayb al-Arna'ut, Mu'assasat al-Risalah (Beirut, 1985).

* Ibn Sa'd: Abu Abd Allah Muhammad ibn Sa'd ibn Mani' al-Hashimi (by *wala'*), al-Basri al-Baghdadi (d. 230).

Al-Tabaqat al-Kubra, edited by Muhammad Abd al-Qadir Ata, 1st ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Beirut: 1990).

*Al-Tabarani (Abu al-Qasim Sulayman ibn Ahmad al-Tabarani).

10- *Al-Mu'jam al-Awsat*, 1st ed., Dar al-Haramayn for Publishing, Printing, and Distribution (Makkah: 1995).

*Ibn 'Asakir (Abu al-Qasim 'Ali ibn al-Hasan).

11- *Tarikh Madinat Dimashq* [History of the City of Damascus], Dar al-Fikr (Beirut: 1996).

*Al-'Asqalani (Ahmad ibn 'Ali ibn Hajar) (d. 852).

12- *Fath al-Bari fi Sharh Sahih al-Bukhari*, 2nd ed., Dar al-Ma'rifah (Beirut: n.d.).

*Ibn Kathir (Abu al-Fida' Isma'il ibn 'Umar ibn Kathir al-Basri) (d. 774 AH).

13- *Al-Bidaya wa-I-Nihaya*, edited by 'Ali Shir, 1st ed., Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi (Beirut: 1988).

*Al-Muttaqi al-Hindi ('Ala' al-Din 'Ali al-Muttaqi ibn Husam) (d. 975).

14- Kanz al-Ummal fi Sunan al-Aqwal wa al-Af'al, Al-Risalah Foundation (Beirut: n.d.).

*Al-Nawawi, Abu Zakariya Yahya ibn Sharsh

15- Sharh Sahih Muslim, 1st ed., Dar al-Kitab al-Arabi (Beirut - 1987).

Second: Secondary References

* Salman Ahmad

16- The Black Box of Events Surrounding the Departure of the Prophet of Islam, 2nd ed., Al-Warith Library for Books (Beirut, 1987).